أزهرى فى السوربون :

مما يذكر لمصر عامة وللأزهر خاصة مقرونا بالفخر والإعجاب اليوم الثالث من شهر يولية سنة ١٩٤٨ م ففى هذا اليوم شهدت باريس لونا من ألوان النبوغ المصرى ، وشاهدا من شواهد التطور العلمى فى الأزهر الحديث ؛ ففى قاعة «ريشيليو» الكبرى بالسوربون توقش فضيلة الأستاذ الشيخ محمد يوسف موسى أستاذ الفلسفة فى الأزهر الشريف ، لنيل درجة « دكتوراه الدولة فى الفلسفة » ؛ وقد تقدم الأستاذ موسى إلى تلك المناقشة برسالتين ، الأولى موضوعها «الدين والفلسفة فى رأى ابن رشد ، وفلاسفة العصر الوسيط» وموضوع الثانية « التوجيه الفلسفى ، أو مابعد الطبيعة ، فى القرآن» . وكانت لجنة المناقشة والامتحان مكونة من خمسة أساتذة من السوربون والكوليج دى فرانس كما هو المتبع دائماً فى دكتوراه الدولة . وقد رأس لجنة المناقشة البروفسور ليفى بروفنسال ، وشهد الامتحان أيضاً الدكتور طه حسين بك ، كما شهده أكثر من مائتى طالب مصرى من طلبة البعثات فى فرنسا ، وكان الأستاذ موسى موفقاً كل التوفيق فى عرضه لنظريات رسالتيه ودفاعه عن آرائه فيهما ، استمرت المناقشة خمس ساعات كاملة ، ثم أعلنت اللجنة أن الأستاذ موسى قد نال درجة دكتوراه الدولة فى الفلسفة بدرجة مشرف جداً والدرجة التى نالها الدكتور محمد يوسف موسى هى أعلى درجة تمنحها السوربون .

وعقب الامتحان أقبل أصدقاء الدكتور موسى من المصريين والفرنسيين يهنئونه على ذلك النصر العلمى الباهر ، وأشاد الدكتور طه حسين بك بفضله كثيراً فى تلك البرهة . وقد دعت السوربون الدكتور موسى لإلقاء محاضرات عن فلسفة التشريع الإسلامى فى القرآن باللغة العربية .

ألا إن هذا يوم من أيام الأزهر المشهودة ، وإذا كنا نزف التهنئات إلى الدكتور محمد يوسف موسى على ذلك التوفيق الرائع ، فإننا نسأل الله أن يعيده قريباً إلى جامعته الإسلامية الكبرى حتى يشارك مشاركة قوية فى السير بها إلى الأمام

أحمد الشرباصى
المدرس بمعهد القاهرة الثانوى

أحسن ما قيل فى كلمة أشياء

حكى أن بعض النحاة سئل عن كلمة أشياء فتظرف ، وقال : « إنى لا أخالف قول الله تعالى: « لا تسئلوا عن « أشياء . » وما تظرف هذا النحوى ، وأجاب بهذا الجواب إلا وهو يرى أن النحويين — وإن كانوا أجمعوا على منع صرفها — فى حيرة من أمر جمعها، وأمر تعليل منع صرفها .

وقد روى العلامة المحقق شهاب الدين الخفاجى فى كتابه طراز المجالس فى مبحث هذه الكلمة — وذلك بعد أن نقل عن النحاة إجماعهم على أنها ممنوعة من الصرف . وتعليلاتهم لذلك — روى الخفاجى : أن أحسن ما قيل فيها ، وعد أقرب إلى الصواب هو ما قاله الكسائى ، وأنها جمع شىء كفرخ ، وأفراخ . وترك صرفها لكثرة الاستعمال تشبيها بفعلاء أى بألف التأنيث الممدودة، وقد يشبه الشىء بالشىء فيعطى حكمه كما شبه « أرطى » بألف التأنيث الممدوده فمنع صرفه فى المعرفة .

ولعل الكسائى يريد بكثرة الاستعمال الوارد فى تعليله — أن كلمة أشياء وردت قراءتها هكذا عن الرسول بغير تنوين مجرورة بالفتحة ، وأنه ليس بد من استعمالها هكذا فى هذه الحالة ؛ إذ كل النحاة مجمعون على أنها غير مصروفة وإنما اختلفوا فى التعليل وعدم اهتدائهم إلى تعليل صحيح لا ينفى أن منع الصرف موجود.

وإلى هنا يتبين أن الأستاذ البشبيشى — فى ارتيابه ما رأى من صرف الكلمة — قد خالف إجماع النحاة دون مبرر قوى . فضلاً عن أنه تكلف فى التعليل . وعرض علينا تعليلاتهم لهذه الكلمة مقتضبة اقتضاباً لا ينقع غلة .

وإذا ثبت أن النحاة مجمعون على أن كلمة أشياء غير مصروفة، وأن الكسائى علل منع الصرف بأنها شبه فعلاء ، وقوى ذلك

بكثرة الاستعمال ، وعرفنا ما المراد بهذه الكثرة — إذا ثبت هذا فقد سقط استدلال الأستاذ البشبيشي بالقياس على كلمة أفياء.

وإنه ليسوءني — بعد ما سبق — أن أسأل الأستاذ عن هذه الكلمة في الآية القرآنية ؟ فقد وردت كلمة أشياء في الآية مسبوقة بحرف جر . وهو عن ، فلم ضبطت الهمزة الأخيرة بالفتحة ! أليس هذا يدل — دون احتياج إلى كثرة تعليلات ، لا داعي لها — أن كلمة أشياء اسم ممنوع من الصرف جر بالفتحة كما هو المعهود فيه لسبب — من الأسباب المعتبرة في المنع .

على أنه لو كانت أشياء مصروفة كما يرى الأستاذ لضبطت الهمزة الأخيرة — على الأقل — بالجر من غير تنوين هكذا : « لا تسئلوا عن أشياء إن تبدلكم تسؤكم » وكان هذا كافياً في التناسب ، والانسجام مع محيطها في الآية الكريمة . وكنا وكان النحاة من المعللين بصرفها ، وما أجهدوا أنفسهم ، وأعنتوها هذا الإعنات الطويل .

ولكن — يا سيدي الأستاذ — كل هذا لم يكن ، وإنما الذي كان هو أنها جرت بالفتحة ، ودل ذلك على أنها ممنوعة من الصرف ، ولأي سبب كان المنع؟ ذاك هو ما أوقع النحاة في حيرة وجعلهم يختلفون في أصل جمعها ويذهبون مذاهب شتى في تعليل منع صرفها ، وإن كانوا أجمعوا على منعها من التنوين .

محمد خضير

حول بيت :

قال الأديب : أو قرأت قصيدة الجارم بك في « فلسطين » — حين يقول :

عشنا أعزاء ملء الأرض ما لمست
جباهنا ربها إلا مصلينا

ثم أو قرأت من قبل قصيدة شوقي — رحمه الله — في الأندلسيين حين قال :

لفتية لا تنال الأرض أدمعهم ولا مفارقهم إلا مصلينا

قلت : قرأت وعلمت ما تعني ، ولكن ما قولك أنت في قول القائل :

وقوفاً بها صحبي على مطيهم يقولون لا تهلك أسى وتجلد

وقول الآخر :

وقوفاً بها صحبي على مطيهم يقولون لا تهلك أسى وتجمل

قال الأديب : إن ما قاله الرواة والشعراء في أمر البيتين صحيح وأن كلا من الشاعرين صادق في قوله ، أمين في نظمه ، لم ينقل أحدهما عن الآخر ، ولكنهما صدرا عن مورد واحد بمعنى واحد

قلت : وإذا كان هذا هكذا فما بالك تشك وتشكك القارئ معك في بيت الأستاذ الجارم وهو من هو ؟ أو كانت جملة « إلا مصلينا » تلك وقفاً على أمير الشعراء دون أشعر الشعراء ؟

وإذا كان بعض النقاد — قديماً وحديثاً — قد تجاوزوا في اتفاق بيتين معنى ومبنى ؛ فكيف يصح الحجر على اللفظ وهو أداة التعبير والأداء ؟ !

وبعد ، فالنقد تذوق وليس بتشدق وتفيهق ، ولا هو رجم بالغيب أو تعلق بالشبهات ، وللشبهات حدود .

الزيتون — عمر بهاء

لا تسألوا عن أشياء :

في العدد السابق من مجلة الرسالة الغراء كتب الأستاذ محمود البشبيشي كلمة عن « أشياء » وأشار إلى اضطراب آراء النحاة في أسباب منعها من الصرف ، وانتهى إلى أنها وردت ممنوعة من الصرف في قوله تعالى : « لا تسألوا عن أشياء إن تبدلكم تسؤكم » بآية ١٠١ من سورة المائدة حتى لا تقع « إن » بعد الهمزة المكسورة المنونة فتتوالى « إن » مرتين ، والأستاذ لا يرضى ذلك بحجة أن القرآن وهو المثل الأعلى للبيان الرفيع لا يجيز هذا التعبير .

فإليه قول الله تعالى : « وما أنزل الرحمن من شيء إن أنتم إلا تكذبون » في آية ١٥ من سورة يس ، وقوله تعالى : « وقلنا ما نزل الله من شيء إن أنتم إلا في ضلال كبير » في آية ٩ من سورة الملك ، وفي كلتا الآيتين جاءت « إن إن » بهذا التكرار المقبول الخفيف على اللسان « من شيء إن أنتم ... »

ولهذا نبقي كلمة أشياء — كما كانت — ممنوعة من الصرف لأحد الأسباب المدونة بكتب النحو ، وقد وردت كلها باختصار في « حاشية تفسير الجلالين » للجمل عند شرح آية « لا تسألوا عن أشياء ... » خلافاً لما يتوهمه الأستاذ البشبيشي ولما يراه ، وهو مجتهد في اللغة له أجر على خطئه غير المقصود !

أحمد أحمد العجمي